

تحديات تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية الأردنية



تحديات تعزيز مشاركة النساء في

الانتخابات البرلمانية الأردنية

صادر عن

مركز الحياة - راصد

مركز الحياة - راصد
تشرين أول / أكتوبر 2024

جدول المحتويات

6	1. الملخص التنفيذي
7	2. مقدمة
8	3. خلفية
11	4. المشكلة
13	5. التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية
21	6. تقييم الخيارات السياسية
23	7. التوصيات والاستنتاجات

1. الملخص التنفيذي

تستعرض ورقة السياسات هذه الصادرة عن مركز الحياة - راصد، التحديات التي تواجه النساء في مشاركتهم في العملية الانتخابية، سواء ترشحاً أو انتخاباً، وتواجه النساء أيضاً تحديات ومعوقات تساهم بالحد من مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص، وتسلط الورقة الضوء على مشاركة المرأة الأردنية في المجالس النيابية المختلفة من حيث عدد المقاعد التي تحصلت عليها النساء الأردنيات، وكذلك نظام الكوتا الذي تم من خلاله تخصيص حصص للنساء في البرلمان، كما تبين الورقة أهم العوامل التي تمثل تحدياً ومثال ذلك الأطر القانونية والسياسية والأطر الاجتماعية، إضافةً لذلك الأطر الاقتصادية للنساء، وأثر تلك العوامل على مشاركة المرأة في الانتخابات.

ولتجاوز تلك التحديات قدمت الورقة مجموعة من التوصيات والبدائل لإستحداث آليات وهيكل تنظيمية فعّالة لتعزيز تطبيق الضوابط التشريعية وزيادة التركيز على أهمية الاستقلال المالي للنساء لما في ذلك أثر مباشر على مشاركة النساء، وتطوير تشريعات مكافحة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الإلكتروني وتفعيل آليات إنفاذها، إلى جانب زيادة الوعي لدى النساء حول كيفية التعامل مع العنف الإلكتروني، بما يضمن بيئة سياسية آمنة ومشجعة للمشاركة الفعّالة.

2. مقدمة

تتناول ورقة السياسات هذه التحديات والفرص المتعلقة بمشاركة النساء في الانتخابات النيابية الأردنية، مع التركيز بشكل خاص على الانتخابات النيابية لعام 2024. وهذه الورقة نتاج عمل مركز الحياة-راصد، بالاستناد إلى خمس جلسات مركزة موزعة على مختلف مناطق الأردن، قام بإجرائها راصد بالتعاون مع مؤسسة هنرش بل الألمانية، وشارك فيها 110 مشاركاً ومشاركة، منهم 51 سيدة بين ناشطة ومترشحة وعضوة في مجالس منتخبة (بلدية ولا مركزية)، واعتمدت الورقة في منهجية إعدادها على مجموعة من الأبحاث المكتبية تم إجرائها والمرتبطة بذات السياق، ومن بينها تقارير راصد خاصة تقارير مراقبة الانتخابات النيابية والمحلية¹، لوضع تجربة الأردن في سياق أوسع، إضافة للجلسات آنفة الذكر والتي تم إجرائها خلال الفترة الواقعة بين 1 تشرين الأول وحتى 23 تشرين الأول 2024، وتضمنت الورقة تحليلات مرتبطة بأثر الإصلاحات التشريعية الأخيرة على قانون الأحزاب الأردني لعام 2022²، وقانون الانتخاب لمجلس النواب لعام 2022³.

ويمكن اعتبار الأهمية المرتبطة بهذه الورقة بأنها تأتي بعد أول مرحلة من مراحل التحديث السياسي والتي جاء من ضمن أهدافها تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، حيث كان تعزيز تواجد المرأة في مواقع صنع القرار، وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية من أوائل المرتكزات والمبادئ الخاصة بتمكين المرأة⁴ والتي قدمتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية⁵، أيضاً سيتم تقديم المقترحات والحلول لصناع القرار والفاعلين في الحياة السياسية، لكسب تأييدهم حولها بما ينعكس إيجاباً على تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات النيابية الأردنية، مع التركيز على انتخابات الإدارة المحلية القادمة في العام 2026.

1. يعمل مركز الحياة-راصد على مراقبة الانتخابات النيابية والمحلية في الأردن منذ العام ٢٠٠٧، ويصدر تقارير ودراسات حول نتائج مراقبة الانتخابات، للمزيد من المعلومات: <https://www.rasedjo.com/ar>

2. قانون رقم ٧ لسنة ٢٠٢٢ قانون الأحزاب السياسية: [t.ly/ODBx0](https://www.rasedjo.com/ar)

3. قانون رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢ قانون الانتخاب لمجلس النواب: [t.ly/yY-BI](https://www.rasedjo.com/ar)

4. توصيات لجنة المرأة في اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية: [t.ly/DgIxM](https://www.rasedjo.com/ar)

5. اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية: لجنة شكلت في العاشر من شهر حزيران لعام ٢٠٢١ عهد الملك عبدالله رئاستها إلى رئيس الوزراء السابق سمير الرفاعي وكانت وضع مشروع قانون جديد للانتخاب ومشروع قانون جديد للأحزاب السياسية، والنظر بالتعديلات الدستورية المتصلة حكماً بالقانونين وآليات العمل النيابي: [t.ly/VpWNX](https://www.rasedjo.com/ar)

3. خلفية

ظلت المرأة الأردنية خارج دائرة المشاركة في الحياة السياسية فعلياً طيلة عهد الإمارة، حيث لم تشارك المرأة في الحياة السياسية خلال تلك المرحلة، وبالتالي حُرمت من حقوقها السياسية عدة عقود، وقد جرت العديد من المطالبات والخطابات لمحاولة التخفيف من استبعاد النساء من السياسة، على الرغم من أن منتصف الخمسينات من القرن الماضي شهد تحولاً مهماً للسماح بمشاركة المرأة سياسياً حيث قرر البرلمان آنذاك منح المرأة الحاصلة على التعليم الابتدائي الحق بالتصويت فقط دون الترشح، إلا أنه ألغى هذا القرار بعد حل البرلمان وإقالة حكومة سليمان النابلسي.⁶

وبعد مطالبات عديدة حصلت المرأة على الحق في الترشح للمجالس النيابية وانتخابها لأول مرة في عام 1974، بموجب قانون الانتخاب المعدل رقم 8 لسنة 1974 لقانون الانتخاب رقم 24 لسنة 1960، وبعد صدور هذا القانون كانت أول مشاركة للمرأة في المجالس الرسمية في عام 1978 في ما سمي آنذاك بالمجلس الوطني الاستشاري، وهو مجلس تم تشكيله بالتعيين في الأعوام (1978-1984) لسد الفراغ الدستوري في فترة تجميد الحياة البرلمانية، حينها عين الملك ثلاث نساء من أصل 60 مقعداً وهن: إنعام المفتي، ووداد بولص، ونائلة الرشيدان.

أما التحول الفعلي في الحياة السياسية والبرلمانية فكان مع انتخابات 1989، فقد شاركت المرأة الأردنية ولأول مرة كناخبة ومرشحة، لكنها لم تحصل على أي مقعد في مجلس النواب عام 1989، في حين فازت مرشحة واحدة بعضوية مجلس النواب في العام 1993 هي توجان فيصل وكانت المرة الأولى في تاريخ البلاد التي تفوز فيها امرأة بمقعد بالبرلمان، ليعود الرقم إلى الصفر في عام 1997. وفي العام 2003، تم تعديل قانون الانتخابات لسنة 2001 بموجب قانون مؤقت لإدخال نظام الكوتا النسائية، وبعد ذلك تم تخصيص (6) مقاعد للنساء (من أصل 110)

6. مقال للدكتور ياض ياسين بعنوان «التحول في حضور المرأة الأردنية للبرلمان»: t.ly/O9V2v

في البرلمان من خلال نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001، واعتبار (المملكة) دائرة واحدة في الانتخابات النسوية بحيث يتم اختيار أعلى (6) نساء حاصلات على أعلى نسب من الأصوات على مستوى المملكة.⁷

عزز نظام الكوتا مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فقد بلغ عددهن في مجلس النواب الخامس عشر سبع نساء نتيجة فوز النائب فلك الجمعاني خارج نظام الكوتا. أما في المجلس السادس عشر فبلغ حضور النساء 12 مقعداً، في حين حصدت النساء في المجلس السابع عشر 18 مقعداً منها ثلاثة بصورة تنافسية و15 مقعداً بالكوتا من أصل 150 مقعداً، لتصل النسبة إلى 12%. أما في قانون الانتخاب رقم (6) لسنة 2016 فقد خصص لكل محافظة مقعد للكوتا بواقع 15 مقعداً توزعوا على 12 محافظة وثلاث مقاعد كوتا لدوائر البدو. وحصلت المرأة الأردنية في عام 2016 على 15 مقعداً بالكوتا و 5 مقاعد بالتنافس ليصل إجمالي عدد المقاعد إلى 20 مقعداً ونسبة 15%. وفي انتخابات 2020 نجد انه لم تتحصل أي امرأة على مقعد من خلال التنافس، ووصلت نسبة المقاعد التي حصلت عليها النساء 11.5% من مجموع مقاعد البرلمان التاسع عشر⁸. على الرغم من أن انتخابات 2016 وانتخابات 2020 أجريتا بالاستناد لقانون الانتخاب ذاته.

وعند الحديث عن المرأة الأردنية ومشاركتها في الانتخابات النيابية لا بد من الرجوع إلى النص الدستوري الداعم أو الذي يوضح ماهية مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية، حيث نص الدستور الأردني⁹ في فصله الثاني المعنون بحقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم وضمن المادة 1-6 ان الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، كما

7. نصت المادة (1/3) من نظام تقسيم الدوائر الانتخابية والمقاعد المخصصة لكل منها وتعديلاته رقم 42 لسنة 2001 على انه « يضاف إلى مجموع عدد المقاعد النيابية المخصصة للدوائر الانتخابية المبينة في المادة (2) من النظام الاصيل ستة مقاعد تخصص لأشغالها من المرشحات في مختلف الدوائر الانتخابية في المملكة الفائزات بهذه المقاعد وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (40) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (34) لسنة 2001.»

8. راصد، التقرير النهائي لمراقبة مخرجات الانتخابات البرلمانية 2020. t.ly/2Vee

9. الدستور الأردني: الفصل الثاني: حقوق الأردنيين والأردنيات وواجباتهم t.ly/m88LL

نصت المادة 1-22 أن لكل أردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقوانين أو الأنظمة، وأن التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات يكون على أساس الكفاءات والمؤهلات.

الكويت النسائية¹⁰: جاءت الكوتا كنظام يدعم إلى حد ما مشاركة المرأة في الانتخابات، والكوتا مصطلح لاتيني الأصل يقصد به نصيب أو حصة، ارتبط هذا المصطلح تاريخياً بما يسمى بـ **”التمييز الإيجابي”**، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، حيث تم تطبيق نظام حصص نسبية «كوتا»، ألزمت بموجبه المؤسسات التعليمية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للأقليات الأثنية (السوداء)، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة. وتوصف الكوتا على صعيد القانون الدولي بأنها تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة. ولا تعتبر مثل هذه التدابير إجراءات تمييزية.¹¹

10 قانون الانتخاب والكوتا، موقع جفرا نيوز، بدون تاريخ، متوفر على الإنترنت من خلال الرابط التالي: <http://www.jfranews.com.jo/article.php?id=24692> last visited 13 April 2020

11. انظر على سبيل المثال المادة 4 من اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة.

4. المشكلة

تشكل النساء 47.1%¹² من المجتمع الأردني، وعلى الرغم من الثقل الديموغرافي لهذه الفئة، يبقى تمثيلها ومشاركتها السياسية محدودة، رغم التقدم الذي شهدته نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة 2024، حيث تم انتخاب 27 امرأة كان منهن 18 مقعداً من خلال مسار الكوتا على الدوائر المحلية و 9 مقاعد على مسار القوائم الحزبية في الدائرة العامة، إلا أن هذه النسبة بلغت 20% فقط من إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب العشرين¹³. وكما ذكر سابقاً فقد جاءت اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية لتعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، ورغم منظومة الإصلاحات السياسية والتشريعية والدستورية التي أجريت، إلا أن النسبة لم تتجاوز خمس أعضاء مجلس النواب رغم أن المرأة تشكل 52.5% من الناخبين/ات الأردنيين/ات الذي يحق لهم التصويت وفقاً لجداول الناخبين النهائية التي أجريت عليها انتخابات المجلس العشرين¹⁴.

وتبرز المشكلة في أن المرأة تعاني من نقص التمثيل في البرلمان، إذ بلغت نسبة المقاعد التي حصلن عليها النساء في البرلمان الأردني 9.4% منذ العام 1989 بعد عودة الحياة الديمقراطية¹⁵، أي بمعنى أن عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء وصل إلى 107 مقاعد من أصل 1128 مقعداً في البرلمان منذ العام 1989 وحتى العام 2024، وهذه النسبة تبين أن نقص التمثيل يؤثر سلباً على مدى مواثمة التشريعات مع الأولويات الخاصة بالمرأة، ومدى قدرة المرأة على التأثير في عملية صنع القرار.

كما تعدّ ظاهره شراء الأصوات عقبة كبيرة، حيث تفتقر العديد من المرشحات إلى الموارد المالية اللازمة لتشغيل حملات فعالة، مما يضعهن في وضع غير متكافئ مقارنةً بالشخصيات السياسية الراسخة، وهو ما يشير إلى ضعف قدرة المرأة اقتصادياً، كما أن عملية الإنفاق على الحملات الانتخابية ورغم أن القانون حدد لها

12. دائرة الإحصاءات العامة. (٢٠٢٤). المرأة الأردنية حقائق وأرقام. <https://n9.cl/fj28y>

13. الهيئة المستقلة للانتخاب. (٢٠٢٤). النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٤. <https://n9.cl/fj28y>

14. الجداول النهائية للناخبين لانتخابات المجلس العشرين: <https://n9.cl/4nK6C>

15. عودة الحياة الديمقراطية وإجراء الانتخابات النيابية: <https://bit.ly/3UqXSn2>

سقفًا، إلا أنه لا يمكن وصفها بأنها عادلة بين النساء والرجال وخصوصاً النساء ذوات القدرة الاقتصادية الضعيفة. إضافة إلى ذلك، يشكل العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية تهديدًا كبيرًا يمنع العديد من النساء من المشاركة السياسية، مما يؤكد الحاجة إلى تشريعات أقوى لحمايتهن.

5. التحديات التي تواجه مشاركة المرأة الأردنية

استطاعت المرأة الأردنية، وبشكل جزئي، الانخراط في مختلف القطاعات ولعبت مختلف الأدوار، وعلى رأسها الدور السياسي، وعملت المرأة الأردنية على إثبات نفسها في المعترك السياسي بمختلف فئاته وأشكاله سواءً كانت من خلال المجالس المنتخبة على المستوى المحلي كالبليات ومجالس المحافظات، أو على صعيد المجالس المنتخبة على المستوى الوطني مثل مجلس النواب، كما أثبتت تواجدها وقدرتها على الوصول للمواقع القيادية سواءً في السلطة التنفيذية أو في السلطة القضائية.

وكما ذكرنا سابقاً فإن المرأة الأردنية تمثل ما نسبته 52.5% من مجموع الناخبين/ات لانتخابات مجلس النواب الأردني العشرين والبالغ عددهم (5080858) وبواقع (2686468) امرأة¹⁶، فيما بلغت نسبة النساء المقترعات 48% من إجمالي المقترعين/ات بواقع (783814) مقترعة.

إلا أنه ورغم كافة النجاحات التي حققتها المرأة على مختلف الأصعدة فإنه ما زال يجابهها العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون وصولها بنسب أكبر إلى مواقع صنع القرار، لا سيما المواقع الانتخابية. ومن الجدير ذكره أن وجود المرأة في مواقع قيادية مثل أن تكون عضواً في البرلمان الأردني قد يطلعها على العديد من التحديات التي تلمسها سواء عبر ترشحها للانتخابات النيابية أو من خلال عملها داخل البرلمان وتواجدها في مناصب المكتب الدائم أو داخل اللجان الدائمة أو الكتل النيابية وكذلك التواصل مع القواعد الانتخابية بشكل عام، كما أنها تلمس هذه التحديات بنفسها بصفة موقعتها كعضو في البرلمان. ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه المرأة في طريق وصولها للبرلمان على النحو التالي:

16. مصدر سابق

5.1 التحديات القانونية والسياسية:

5.1.1 ضعف الثقافة السياسية:

تواجه المرأة الأردنية تحديات متعددة فيما يتعلق بالثقافة السياسية، مما يستدعي تعزيز التعاون بين المؤسسات المجتمعية والرسمية لزيادة توعيتها وتمكينها سياسياً، وتعد هذه المهمة مسؤولة مشتركة تشمل الحكومة، البرلمان، الأحزاب السياسية، النقابات، الهيئات المهنية، ومؤسسات المجتمع المدني. ولا تزال قضية تمكين المرأة سياسياً تواجه نقصاً في الاهتمام على أجناس الكثير من الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية، نتيجة العوائق الاجتماعية والثقافية الراسخة التي تكرر النظرة التقليدية لدور المرأة في المجتمع.

تعد مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة وطنية لكونها تمثل نصف المجتمع، ومشاركتها تعزز الديمقراطية، ورغم أن العوائق القانونية قد تكون محدودة، إلا أن المرأة الأردنية تعاني من تحديات بنيوية وثقافية تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين، خاصة فيما يتعلق بإدراك أهمية المشاركة في الانتخابات. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى جهود مشتركة لزيادة الوعي السياسي للمرأة ودعم مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، وتحديث بذلك إحدى السيدات من محافظة اربد "المشكلة إنه تمكين المرأة سياسياً مش ضمن أولويات الأحزاب، وبنشوف إنه النظرة التقليدية لدور المرأة لسه مسيطر"¹⁷ ووافقتها الرأي سيدة من محافظة الكرك والتي قالت "الوعي السياسي عنا لسه ضعيف، وكل الدورات والتدريبات بتكون لناس محددين من قبل، واحنا ما بنقدر نشارك إلا لما يكون الشغل في محافظتنا"¹⁸.

17. لسيدة (م.م) من محافظة اربد خلال الجلسة التي عقدت في محافظة اربد بتاريخ (٠٧/ ١٠/ ٢٠٢٤).

18. لسيدة (خ.ب) من محافظة الكرك خلال الجلسة التي عقدت في محافظة الكرك بتاريخ (٢٣/ ١٠/ ٢٠٢٤).

5.1.2 القدرة على تشكيل القوائم

رغم أن الإطار التشريعي والقانوني ساهم في إيجاد إصلاحات مرتبطة بتوزيع مقاعد الكوتا على الدوائر الانتخابية بدلاً من المحافظات كما كان معمولاً في القانون السابق إلا أننا ومن خلال مراقبتنا في راصد لم نلاحظ أن المرأة استطاعت أن تأخذ دوراً مرتبطاً بتشكيل القوائم الانتخابية المترشحة وعلى الرغم من وجود قائمة واحد فقط في دائرة البلقاء ترشح بها نساء فقط إلا أنهن لم يستطعن أن يتجاوزن العتبة¹⁹، كما بينت الانتخابات الأخيرة أن هنالك عدداً من النساء عبرن عن رغبتهن بالترشح إلا أنهن لم يستطعن الانضمام لأي قائمة مما جعلهن يتراجعن عن قرار الترشح ومثال ذلك إحدى السيدات من محافظة الكرك قالت "أعلنت أنني سأترشح ولكن تواصلت مع عدد من القوائم وكان معظمهم يقول رج نرجعلك خلينا نشوف كيف الخارطة الانتخابية إلا أنه لم يرجع أحد"²⁰، وعبرت إحدى السيدات من محافظة البلقاء على أن المرأة ليس لها دور فعّال في تشكيل القوائم وقالت "لسه المرأة مش عم تقدر تأخذ دور فعّال في تشكيل القوائم الانتخابية، لهيك ما زالت بتيجي حشوه للقائمة عشان تجيب أصوات وبس"²¹

5.1.3 الممارسات السابقة للبرلمانيات

تعد التجارب السلبية لبعض البرلمانيات السابقات، مثل ضعف أدائهن وإهمالهن للقضايا التي تهم المرأة، عقبة رئيسية أمام النساء اللواتي يرغبن في خوض الانتخابات البرلمانية. هذه الممارسات خلقت صورة غير عادلة وأثرت سلبيًا على ثقة المجتمع بدور المرأة في الحياة السياسية، مما قلل من دعمها عند الترشح والنجاح. وفقاً لدراسة أجراها مركز الحياة - راصد حول آراء النساء الأردنيات بشأن الانتخابات البرلمانية لعام 2020، تبين أن 71.2% من النساء يرون أن الأداء المتميز

19. العتبة: الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط قانون الانتخاب الحصول عليها من الحزب أو القائمة من عدد المقترعين ليكون له حق المشاركة بالحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في مجلس النواب: مقال للكاتب جهاد المنسي في جريدة الغد: <https://shorturl.at/lmE16>

20. السيدة (ن.ن) من محافظة الكرك خلال الجلسة التي عقدت في محافظة الكرك بتاريخ (٢٣ / ١٠ / ٢٠٢٤).

21. السيدة (م.أ) من محافظة البلقاء خلال الجلسة التي عقدت في محافظة العاصمة بتاريخ (.....).

للبرلمانيات يسهم بشكل كبير في تعزيز فرص التصويت للمرشحات النساء²²، كما عبر عن ذلك مجموعة من النساء خلال الجلسات الحوارية التي تم تنفيذها حيث قالت إحدى المشاركات في محافظة جرش "لما نحكي لقرابيننا بدنا نترشح للانتخابات ولازم تدعمونا بحكولنا ما شفنا النساء الي وصلوا للبرلمان عملوا شي مفيد"²³، وقالت سيدة في محافظة اربد "بعض النائبات السابقة خلوا الناس تبطل تصوت للنساء لأنه ما بقدمووا شي يقنع المواطن لا تشريعياً ولا رقابياً"²⁴

5.2 التحديات الاجتماعية والثقافية

5.2.1 المجتمعات غير الداعمة للنساء (الذكورية)

تُعد المعايير الذكورية التي تسود في المجتمع الأردني من أبرز العوائق الاجتماعية والثقافية التي تواجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية سواء بالانتخابات أو الأحزاب السياسية. هذه المعايير تعزز الفكرة الخاطئة بأن الرجل هو الأقدر على اتخاذ القرارات السياسية العامة مقارنة بالمرأة، مما يؤدي إلى تقليل قيمة ودور المرأة في الحياة العامة. هذا الواقع يؤثر بشكل مباشر على اهتمام النساء بالقضايا السياسية والانتخابات²⁵، ويحد من مشاركتهن الإيجابية. نتيجة لذلك، تميل العديد من النساء في الأردن إلى الانسحاب من المشاركة السياسية، والاكتفاء بالأدوار التقليدية²⁶ التي يعززها هذا السياق المجتمعي الذي يمنح الرجال مساحة أكبر في المجال السياسي على حساب المرأة، وعبرت إحدى السيدات من محافظة الكرك عن عدم دعم أقاربها لها "واحد من قرابيني قال إلى انزلي وشوفي مين بده يوقف معك من زلام العشيرة"²⁷.

22. راصد، دراسة توجهات النساء الأردنيات للانتخابات البرلمانية القادمة ٢٠٢٠، متاح على الرابط t.ly/xlzi.

23. السيدة (رف) من محافظة جرش خلال الجلسة التي عقدت في محافظة جرش بتاريخ (٠٨ / ١٠ / ٢٠٢٤).

24. السيدة (ن.ح) من محافظة اربد خلال الجلسة التي عقدت في محافظة اربد بتاريخ (٠٧ / ١٠ / ٢٠٢٤).

25. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا)، التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، متاح على الرابط: pdf.Lenovo/Downloads/women-political-representation-arab-region-arabic/file:///C:/Users

26. فاطمة بودرهم، المشاركة السياسية للمرأة واتمكين السياسي للمرأة، متاح على الرابط: show=full?dz:8080/xmlui/handle/123456789/11987.univ-msila.

27. السيدة (ف.غ) من محافظة الكرك خلال الجلسة التي عقدت في محافظة الكرك بتاريخ (٢٣ / ١٠ / ٢٠٢٤).

5.2.2 الصور النمطية للنساء

الصورة النمطية المأخوذة عن المرأة ترى بأنها غير قادرة على القيام بمسؤولياتها تجاه القرارات السياسية وإدارة الشؤون العامة والمشاركة في صنع القرار السياسي والتشريعي، وهذه الأدوار حسب الصورة النمطية لا تنسجم مع الأدوار المترسخة مسبقاً في أذهان المجتمع والتي تتمثل في تربية والأطفال وإدارة الشؤون المنزلية، وعدم تقبل الرجال من نفس العائلة لمشاركة المرأة في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية والانتخابات والأحزاب بشكل خاص، ومثال ذلك عدم تقبل بعض الأزواج لمشاركة زوجاتهم في الانتخابات سواءً بالترشح أو بالانتخاب²⁸، وهذا تبيين من خلال مشاركة النساء في الجلسات وظهر من خلال ردود الأفعال على نيتهن بالترشح للانتخابات إذ عبرت إحدى السيدات في محافظة جرش "زوجي رفض ترشحي بحجة إنه صعب تقومي بدورك بالبيت وفي الانتخابات وهيك رح تتركي بيتك وما في حدا يقوم بشغلك"²⁹.

5.2.3 آليات الإجماع العشائري («إجماعات عشائرية»)

تستمر آليات الإجماع العشائري³⁰ في الحد من المنافسة السياسية للنساء، وغالباً ما تفضل هذه العمليات الداخلية في العشائر المرشحين الذكور، وتستبعد المرشحات النساء من المناصب القيادية، ورغم أن الإصلاحات مثل توسيع الدوائر الانتخابية واعتماد نظام التصويت المزدوج قد أضعفت تأثير الاجماعات العشائرية، إلا أنها لا تزال تشكل عقبة كبيرة في العديد من المناطق المحلية.^{31,32} كما تم ملاحظة عدم إشراك النساء في عملية اختيار مرشح (الإجماع) أو مرشح العشيرة، وهذا يحد من قدرة النساء على اختيار ممثلهن، حتى أن الاجتماع الذي

28. راصد، دراسة نوعية حول نظرة عضوات البلديات إلى التحديات التي تواجه المرأة الأردنية في المجتمع الأردني. متوفر على الرابط التالي: <http://www.hayatcenter.org/uploads/2018/01/20180107132351ar.pdf>. last visited 15 May 2020

29. السيدة (ف.غ.) من محافظة جرش خلال الجلسة التي عقدت في محافظة جرش بتاريخ (٠٨ / ١٠ / ٢٠٢٤)

30. الإجماع العشائري: ممارسة اجتماعية يتم بموجبها اختيار أفراد العشيرة للممثل لهم ليكون مترشحاً للانتخابات بأسم العشيرة، حيث يترتب على ذلك أن يقوم أفراد العشيرة بالتصويت لهذا الممثل بغض النظر عن أي توجه سياسي أو برامجي.

31. ابو خليل، أ. (٢٠٢٠). «الإجماعات العشائرية» ظاهرة كرستها قوانين الانتخاب. <https://n9.cl/enjxm>

32. راصد، دراسة العشائرية وتطور الحياة السياسية في الأردن. (٢٠٢٣). ٦٢-٦٣.

يتم لإجراء الاختيار لا يتم دعوة النساء إليه، وهذا ما أكدت عليه إحدى السيدات المشاركة من محافظة عجلون حيث قالت "حتى الإجماعات العشائرية ما بدعونا عليها ولا بنقدر نصوت فيها كيف بدكوا ايانا نترشح"³³.

5.3 التحديات الاقتصادية

5.3.1 الاستقلال المالي والقدرة المالية للنساء

إن تكاليف الحملات الانتخابية في الأردن تشكّل تحديًا يؤثر على مستوى المشاركة السياسية في الانتخابات البرلمانية، خصوصًا لدى للشباب والنساء. هذه التكاليف تفرض ضغوطًا اقتصادية تجعل المشاركة في العملية الانتخابية أكثر صعوبة، لا سيما لمن يعاني من محدودية الموارد أو انعدام التمويل الكافي³⁴. وتشير العديد من الدراسات إلى تقدم المرأة في مجال التعليم، وتراجعها في المجال السياسي وصنع القرار والمشاركة ويمكن الإشارة إلى أن من أهم الأسباب لذلك هو تبعية المرأة الاقتصادية للرجل، وضعف مشاركتها في سوق العمل الاردني، لهذا فإن المرأة الأردنية لا تستطيع تحمل الأعباء المادية لعملية الترشح، فالحملات الانتخابية مكلفة تحتاج إلى تمويل حتى لو كانت المترشحة عاملة ذات دخل معقول. كما أن عدم استقلاليتها المالية عن عائلتها وتبعيتها المالية لأسرتها وزوجها مما يؤثر على سلوكها التصويتي. ومن المعروف أن القدرة المالية للمرأة أقل منها مقارنة بالقدرة المالية للرجال، مما يساهم في الحد من ترشح النساء للانتخابات البرلمانية لعدم مقدرتهن على مضاهاة ما يتم دفعه على الحملات الانتخابية من قبل الرجال، وقالت إحدى السيدات من محافظة اربد «ما بقدر أدفع مصاري على حملتي مثل الي بدفع آلاف الدنانير مشان يعلق صورته في الشارع، وهذا كيف بدني أقدر أجيب أصوات أعلى منه ما دام الناس شايفه صورته قدامي»³⁵

33 السيدة (ع.ف) من محافظة عجلون خلال الجلسة التي عقدت في محافظة جرش بتاريخ (٢٠٢٤ / ١٠ / ٢٣)

34. دباينة، ع. (٢٠٢٣). حملات في المحافظات لتشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات. صحيفة الغد. <https://2u.pw/HTilpcnd>

35. السيدة (ن.ب) من محافظة اربد خلال الجلسة التي عقدت في محافظة اربد بتاريخ (٢٠٢٤ / ١٠ / ٧)

5.3.2 التكافل الاقتصادي للحملة الانتخابية

يرتكز بعض المترشحين في حملاتهم الانتخابية إلى مدى تكافل العشيرة أو المنطقة الجغرافية معه خلال دفع تكاليف حملته الانتخابية، ولكن هذا السلوك لا يتم تطبيقه مع النساء المترشحات بشكل كبير، بل يكون أقل بكثير من مستوى التكافل مع الرجال، وهذا يحدّ من فرصتها على الترشح والحصول على مقعد، وقالت إحدى السيدات من محافظة الزرقاء " لو قرايبي يدفعوا عني مصاري الحملة والدعاية بجيب هم أصوات أكثر من بعض المترشحين الذكور، بس ما بدهم يدفعوا عن امرأة"³⁶

5.4 التحديات الإعلامية والوصول المجتمعي

5.4.1 الوصول الإعلامي للمترشحات

شهدت المنصات الإعلامية التقليدية حضوراً لبعض النساء المترشحات، ولكن هؤلاء النساء ترشحنّ من خلال القائمة العامة الحزبية، ولم تشهد المنصات الإعلامية التقليدية ظهوراً كبيراً للمترشحات على المستوى المحلي، رغم ظهور المترشحين الذكور، وهذا جزء من الصورة النمطية في الإعلام التقليدي الذي يلعب دوراً في تهميط صور المرأة، مما يساهم في الحد من تهميش الإعلام للمرأة، ويشكل تحدياً رئيسياً لاندماج المرأة في العمل السياسي.

وهنا يتوجب على النساء أن استثمار الإعلام المجتمعي ووسائل التواصل الاجتماعي والذي ظهر بشكل جلي بعد انتخابات 2020 ليكون محفزاً أساسياً للناخبين/ات، وقالت إحدى السيدات في محافظة عمان "من خلال الفيسبوك قدرت أوصل صوتي لكثير من الناس الي ما قدرت اشوفهم وجهاً لوجه"³⁷، كما باتت مواقع التواصل الاجتماعي تقوم بدور مهم وجوهري في نقل المعلومات ورسم الصور وتشكيل الاتجاهات ذات التوجه السياسي³⁸.

36. السيدة (زج) من محافظة الزرقاء خلال الجلسة (المؤتمر) التي عقدت في محافظة العاصمة بتاريخ (١٦ / ١٠ / ٢٠٢٤)

37. لسيدة (ث.خ) من محافظة عمان العاصمة خلال الجلسة (المؤتمر) التي عقدت في محافظة العاصمة بتاريخ (١٦ / ١٠ / ٢٠٢٤)

38. دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، مجلة المنار، جامعة آل البيت، صايل سرطان متاح على الرابط : <http://119/123456789/jo/jspui/handle.edu.aabu.repository>

5.4.2 العنف الإلكتروني

إن العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية عبر الإنترنت، وخصوصًا عبر منصات التواصل الاجتماعي، يؤثران بشكل سلبي على مشاركة النساء والشباب في الانتخابات البرلمانية، وذلك من خلال خلق بيئة غير آمنة وطاردة لهم في المجال السياسي. حيث إن النساء اللواتي ينخرطن في العمل السياسي عبر الإنترنت غالبًا ما يتعرضن للإساءات اللفظية، التهديدات الجسدية، والتمييز، مما يدفع العديد منهن إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية تمامًا. حيث أظهرت نتائج مراقبة راصد للانتخابات النيابية 2024 عن وجود أكثر من 301 حالة عنف رقمي خلال فترة الاقتراع، تتنوع تصنيفاتها ما بين سب وشتم، وتنمر، وتمييز سلبي، واستهزاء، وتحريض على عدم المشاركة.³⁹

هذه الأنماط من العنف الإلكتروني تساهم في خلق أثر نفسي يُثني النساء عن الاستمرار في التفاعل السياسي أو الترشح للمناصب العامة. كما أن هذه التحديات لا تقتصر على النساء، بل تؤثر أيضًا على الشباب الذين غالبًا ما يجدون أن أجواء الخطاب السياسي الإلكتروني معادية وغير مرحبة، مما يقلل من رغبتهم في المشاركة الانتخابية والتفاعل مع القضايا العامة.⁴⁰ وتحدثت إحدى السيدات من محافظة جرش "كمية الإساءة التي توجهتلي خلال ترشحي للانتخابات كانت لا يمكن انه حدا يتحملها، ووصلت فيهم يعملوا صفحات باسمي وينزلوا عليها منشورات مش محترمة بس لحتى يخلوا الناس ما تصوتلي"⁴²

39. راصد. راصد: ٢٩٪ نسبة الاقتراع حتى السادسة والنصف. (٢٠٢٤). الغد الأردني. <https://n9.cl/edzxb>

40. National Democratic Institute. (2019). Tweets that chill: Analyzing online violence against women in politics. National Democratic Institute. Retrieved from <https://www.ndi.org/tweets-that-chill>

41.

42. السيدة (ث.خ) من محافظة جرش خلال الجلسة (المؤتمر) التي عقدت في محافظة جرش بتاريخ (٠٨ / ١٠ / ٢٠٢٤)

6. تقييم الخيارات السياسية

تركز الورقة على مجموعة من البدائل والخيارات السياسية لتعزيز مشاركة النساء في الانتخابات البرلمانية الأردنية، بناءً على معايير مثل الفعالية، القابلية للتنفيذ، التوسع، التكلفة، وغيرها من الجوانب، وذلك كما يلي

6.1 تعزيز التوعية السياسية للمرأة

إطلاق حملات وطنية للتوعية السياسية تستهدف النساء في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، بهدف رفع مستوى الوعي حول أهمية المشاركة السياسية وكيفية الترشح والتصويت. هذه الحملات يمكن أن تتم بالتعاون بين الحكومة، الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني.

- معايير التقييم: الفعالية، الشمولية، التكلفة، القابلية للتنفيذ.

6.2 إنشاء صندوق دعم الحملات الانتخابية للشباب والنساء

تعديل نظام تمويل الأحزاب السياسية ليدعم تمويل الحملات الانتخابية للشباب والنساء، عبر إنشاء صندوق دعم الحملات الانتخابية للشباب والنساء، خصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى مناطق محرومة اقتصادياً، وذلك بزيادة الدعم المالي للأحزاب التي تدعم مشاركة الشباب والنساء وتضمن وجودها في الحزب، وعلى أن يكون هناك ضمانات بأن يذهب الدعم المقدم للأحزاب إلى الشباب والنساء. وهذا الصندوق سيساعد في الحد من تأثير شراء الأصوات وتقليل الاعتماد على الثروة الخاصة.

- معايير التقييم: إمكانية التنفيذ، العدالة، التأثير طويل الأجل، والتكلفة

6.3 تحسين دور البرلمانيات وتعزيز المساواة

تأسيس آليات متابعة وتقييم لأداء البرلمانيات داخل البرلمان لتحديد مستوى تأثيرهن على السياسات العامة، ومدى تفاعلهن مع قضايا المرأة والمجتمع. يمكن لهذه الآليات أن تكون عبر هيئة مستقلة تُشرف على أداء أعضاء البرلمان وتقدم تقارير دورية تُعرض للجمهور.

- معايير التقييم: قابلية التنفيذ، التأثير المجتمعي، الإرادة السياسية.

6.4 دعم المشاركة في القوائم الانتخابية

توفير تدريب مكثف للنساء الراغبات في الترشح للانتخابات، يتناول كيفية بناء التحالفات السياسية، تصميم الحملات الانتخابية، والتفاعل مع وسائل الإعلام. يمكن تنفيذ هذه البرامج بالشراكة مع المنظمات الدولية والهيئة المستقلة للانتخاب.

- معايير التقييم: الفعالية، قابلية التوسع، الاستدامة، التكلفة.

7. التوصيات والاستنتاجات

تقدم الورقة في الختام الاستنتاج العام التي تم التوصل إليه، بالإضافة لمجموعة من التوصيات في عدد من الجوانب، وهي نتاج تحليل الجلسات البحثية التي عمل عليها مركز الحياة-راصد، والبحث المكتبي الذي تم القيام به، وذلك كما يأتي

7.1 التوصيات

7.1.1 تعزيز تطبيق قانون الانتخابات وتفعيل آليات الرقابة

يجب تحسين تطبيق القوانين الانتخابية عبر إنشاء هياكل تنظيمية جديدة داخل الهيئة المستقلة للانتخاب، لتعزيز مراقبة الإنفاق الانتخابي وضمان الالتزام بالقوانين المتعلقة بالكويتا النسائية. كما يجب فرض عقوبات رادعة على المخالفات الانتخابية مثل شراء الأصوات أو استغلال المال السياسي، وتكثيف الرقابة على مستوى الإنفاق المالي للحملات الانتخابية.

7.1.2 إنشاء صندوق دعم الحملات الانتخابية للنساء

تأسيس صندوق تمويل خاص لدعم حملات النساء الانتخابية، خاصة في المناطق الأقل حظاً اقتصادياً؛ حيث يمكن أن يساهم هذا الصندوق في تمكين النساء من خوض الحملات الانتخابية دون الاعتماد على الموارد الشخصية، مع وضع شروط تضمن أن تذهب الأموال المخصصة للنساء ضمن الأحزاب السياسية فعلياً إلى حملاتهن الانتخابية، وليس للأغراض العامة للحزب، وتقديم منح تحفيزية للنساء اللواتي يتمكنّ من بناء حملات انتخابية مبتكرة باستخدام الموارد المتاحة بفعالية.

7.1.3 تفعيل الحملات الانتخابية الإلكترونية

في ظل التطورات التكنولوجية وزيادة الاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي،

يجب تشجيع المترشحات على استغلال المنصات الرقمية لإطلاق حملات انتخابية إلكترونية فعالة. يمكن أن تشمل هذه الحملات استخدام الفيديوهات التوعوية، المناظرات الإلكترونية، واستطلاعات الرأي عبر الإنترنت.

• توصية إضافية: العمل على تعديل القوانين الانتخابية لتشمل قوانين مشجعة على استخدام الوسائل الرقمية في الحملات الانتخابية، مع حماية النساء من العنف الرقمي.

• توصية إضافية: توفير تدريب مخصص للنساء حول كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بفعالية لزيادة التفاعل مع الناخبين.

7.1.4 تطوير المناهج التعليمية لتعزيز الثقافة السياسية

يجب أن تعمل وزارة التربية والتعليم على تطوير مناهج دراسية تستهدف الشباب والنساء لتعزيز الوعي السياسي. من الممكن إدخال مقررات حول القوانين الانتخابية، المشاركة السياسية، والدور الريادي للمرأة في صنع القرار، وتعزيز التعليم اللامنهجي من خلال تنظيم ورش عمل وبرامج توعوية في الجامعات والمدارس، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني، لترسيخ ثقافة المشاركة السياسية بين الفتيات والشباب.

7.1.5 تعزيز دور الإعلام في دعم النساء المرشحات

يجب أن تعمل الهيئة المستقلة للانتخاب بالتعاون مع وسائل الإعلام لضمان تغطية متوازنة وموضوعية للمرشحات النساء. من الضروري تقديم النساء المرشحات في وسائل الإعلام كقادة وصانعات قرار وليس فقط كمرشحات بسبب الكوتا، ويمكن توفير منصات إعلامية خاصة بالمرشحات النساء لعرض برامجهن الانتخابية ومناقشة القضايا التي تهم المرأة والمجتمع.

7.1.6 مواجهة العنف الإلكتروني وخطاب الكراهية

تعزيز جهود مكافحة العنف الإلكتروني الموجه ضد النساء من خلال تشديد القوانين المعنية بالجرائم الإلكترونية. يجب توفير آليات قانونية وحماية للنساء اللواتي يتعرضن للعنف أو التهديد عبر الإنترنت أثناء الحملات الانتخابية، والعمل على تنظيم حملات توعية حول أثر العنف الإلكتروني، وتقديم دعم نفسي وقانوني للنساء المتضررات بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.

7.1.7 استخدام الانتخابات المحلية لعام 2026 كمنصة لتجربة إصلاحات إضافية

يمكن اعتبار الانتخابات المحلية القادمة فرصة لتجربة الإصلاحات المتعلقة بتمثيل النساء في المجالس المحلية. يجب تشجيع النساء على الترشح للانتخابات المحلية وتطبيق كوتا تضمن تمثيلهن بنسبة محددة، ويمكن استخدام الانتخابات المحلية كمنصة لتجربة برامج القيادة والتوجيه للنساء المرشحات، وذلك بالشراكة بين الهيئة المستقلة للانتخاب والمنظمات الداعمة لتمكين المرأة.

7.2 الاستنتاج العام

تشير الورقة إلى أن التحديات التي تواجه النساء في المشاركة السياسية لا تزال معقدة ومتعددة الأبعاد. ورغم التقدم الذي تم إحرازه، فإن الحواجز الهيكلية مثل التأثير الاقتصادي والأنظمة القبلية والعنف الإلكتروني تظل عائقًا أمام تحقيق مشاركة فعالة للنساء في الانتخابات البرلمانية. لذا، توصي الورقة بضرورة تبني إصلاحات شاملة تستهدف تعزيز بيئة انتخابية أكثر شمولية وعدالة للنساء. كما تؤكد الورقة على أهمية استثمار الفرص المتاحة في الانتخابات المحلية المقبلة لتطبيق الإصلاحات اللازمة وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مما يسهم في تعزيز مسيرة التحديث والإصلاح السياسي في الأردن.